آراء الرّصّاص . من علماء القرن التاسع . النحوية

في كتابه منهاج الطالب إلى تحقيق كافية ابن الحاجب (٦٤٦هـ)

طالبة الدكتوراه أزهار عدنان هادي

قسم اللغة العربية، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة بابل

azharaazz57@gmail.com

الدكتور محمد نوري محمد الموسوي (الكاتب المسؤول)

أستاذ، قسم اللغة العربية، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة بابل

hum.moh.noori@uobabylon.edu.iq

٢٠٢٣م

الملخص: هناك شروح عدة للكافية؛ لقيمتها العلمية، ومنهاج الطالب أحد أهم هذه الشروح، وعُرف الرّصّاص وشاع ذكره به، إذ قدّم فيه مجموعة من القضايا النحوية وناقشها بشكل مفصّل، سواء كان موافقاً أو مخالفاً أو معترضاً ومضعّفاً لآراء من سبقه من العلماء، وكثيراً ما نجده معبراً عن رأيه الخاصّ فيما يطرحه من آراء العلماء ممن نقل عنهم، فيقف موقف المؤيد مرة والمعارض مرة أخرى، لذا سنتناول بالدراسة هذه الجزئية عنده في هذا البحث.

الكلمات المفتاحية: الرّصّاص، أحمد بن محمد من علماء القرن التاسع، القواعد النحوية، كافية ابن الحاجب، آراء الرّصّاص النحوية.

Abstract: There are several explanations of the sufficient; for its scientific value, and the student's curriculum is one of the most important of these explanations, and he knew the Al_Rasas and was commonly reminded of it, as he presented a set of grammatical issues and discussed them in detail, whether he agreed, dissented, objected and weakened the opinions of those who preceded him from the scientists, and we often find him expressing his own opinion on what he puts forward from the opinions of scientists who quoted them, so he stands in favor and opponent once, so we will study this part of him in this research.

آراء الرّصّاص . من علماء القرن التاسع . النحوية

في كتابه منهاج الطالب إلى تحقيق كافية ابن الحاجب (٦٤٦) هـ

أزهار عدنان هادي د. محمد نوري محمد الموسوي

Keywords: Al_Rasas, Ahmad ibn Muhammad, ninth-century scholars, Arabic grammar, grammatical rules, kafia Ibn al-Hajib, grammatical Al_Rasas opinions.

توطئة:

قدّم الرّصّاص في شرحه لكتاب ابن الحاجب مجموعة من القضايا النّحويّة، أظهر فيه رأيه الخاصّ بالموافقة أو المخالفة أو التضعيف.

والرّصّاص كان أميل إلى المدرسة البصريّة، ولذلك كثيراً ما نجده يؤيّد سيبويه برغم بعض الاختلافات التي كانت بين سيبويه والبصريين، وعلى الرّغم من ذلك لم يجد الرّصّاص حرجا في عرض رأيه وإظهار حجّته، وقد يصل به الأمر إلى تضعيف رأيّ نحويّ ما، ونجده في مواضع أخرى من الكتاب يعرض آراء النّحويين دون أن يعلن موافقته أو ترجيحه لرأي دون آخر، وقد تكون هذه الآراء متباينة من حيث المادّة العلميّة، وقد جاءت مخالفاته في مسائل نحويّة تصنّف ضمن المسائل الخلافيّة في النّحو، كنظريّة العامل وما يتعلّق بها من حذف وغيره.

ولذلك فإنّ البحث سيعرض في هذا الفصل أهمّ ما جاء في الكتاب من آراء، وستركّز الدّراسة على عرض آرائه في مسائل نحويّة ليست محطّ خلافٍ أو نقاشٍ بين النّحويين من جهة، وعلى مسائل خلافيّة بين النّحويين من جهة ثانية، وذلك بهدف الوقوف على منهجه الفكري، ومعرفة طريقة معالجته للدّرس النّحوي.

وقد ذكر المحقّق في بداية الكتاب بعض من آراء الرّصاص النّحويّة، ولذلك لن تعيد الدّراسة ما ذكر في مقدّمة التّحقيق.

وستقف الدّراسة على نماذج محدّدة تظهر رأي الرّصاص وفق ما ذكرناه، وفق ما سيأتي:

المبحث الأول: آراؤه النّحويّة:

يعرض الرّصاص آراءه النّحويّة في شرحه للكافية، وقد تكون آراؤه النّحويّة تفصح عن رأيه ولا يهدف منها إلى موافقة أو معارضة أو تضعيف لنحويّ أو عالم، ولذلك آثرت الدّراسة أن تتناول هذه الآراء تناولاً منفصلاً ومستقلاً عن آرائه التي عارض أو وافق فيها النّحويين، وسنقف في نماذج محدّدة على بعض المسائل النّحويّة التي تظهر رأي الرّصّاص في طرح المسألة

وتوضيحها، وسيقسم هذا الفصل إلى عرض آراء الرّصّاص هذه فضلاً عن عرض ما خالف فيه النّحويين، وعرض ما وافقهم عليه، وتحديد رأيه في تضعيف آراء غيره ممّن سبقوه، وذلك بهدف تحديد سمة كلّ رأي من آرائه تحديداً علميّاً واضحاً.

١- إقامة المفعول به مقام الفاعل عند البناء للمجهول:

استعمل النّحويّون مصطلح (المفعول الذي لم يُسمّ فاعله) و (المفعول الذي لم يُسمّ من فعل به)، و (القائم مقام الفاعل)[١]، للدلالة على ما اصطلح عليه فيما بعد بـ (نائب الفاعل)[٢].

وقد ذهب النحويون إلى أنّ اعتماد التسمية الجديدة أفضل وأولى، وذلك لأسباب حددها ابن هشام في سببين، يعود الأول إلى كون النائب عن الفاعل به غير محصور في المفعول به، أمّا الثاني فقد طرحه ابن هشام عبر مثال أورد فيه: أن الاسم المنصوب في قولنا (أُعْطِي زيدٌ ديناراً) "يصدق عليه أنه مفعول للفعل الذي لم يُسمّ فاعله، وليس مقصوداً لهم " [٣].

ولا يناقش الرصاص هذه المسألة بل يناقش مسألة تعيين المفعول به نائباً للفاعل إذا اجتمع في الجملة مفعول به ومصدر وظرف، ففي إيراده للمثال الآتي: "ضُرِبَ زيدٌ يوم الجمعة أمام الأمير ضرباً شديداً في داره "، فيتعيّن زيد لأنّه مفعول به[٤]، ويُبيّن أن مذهب البصريين لا يجيزون إقامة غيره، وهذا ما نجده في قول المبرد (ت٢٨٥ هـ): " لم يجز أن تقيم المصدر مقام الفاعل إذا كان معه مفعول على الحقيقة " [٥]، أما الكوفيون فذهبوا إلى أنه لا واجب في هذا الأمر[٦].

وفي هذه العبارة تقديم وتأخير، والعبارة هذه موزعة على أكثر من جملة، هي: ضَرَبَ رَجُلٌ زيداً يوم الجمعة، وهنا قد تنتهي العبارة، بالمعنى المقصود والواضح والتام، وهو أن زيداً قد تعرض للضرب يوم الجمعة، وتكمل العبارة تصوير الحالة بتحديد مكان الضرب ومن كان حاضراً، ومقدار شدة هذا الضرب، فتأتي الجملة الثانية المقدّرة بقولنا: وهذا الضرب حصل أمام الأمير في داره وكان ضرباً مبرحاً، وعلى هذا فإن نائب الفاعل لا يمكن أن يكون متعيناً من الجملة الثانية، بل هو محصور في ألفاظ الجملة الأولى، وبذلك فإن (زيد) هو المفعول به ، وهذا يعني أن المفعول به هو المتعين نائباً عن الفاعل في الجملة التي احتوت معه على المصدر والجار والمجرور.

---

[١] ينظر: الأصول، ابن السراج، ٧٦/١. شرح القصائد التسع المشهورات، ابن النحاس، ١٥٥/١ . المقتضب، المبرد، ٥٠/٤ وغيرهم.

[٢] ينظر: ابن جني، ٣٣، وشرح تسهيل الفوائد: ابن مالك، ٢/ ١٢٤.

[٣] شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ومعه منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب: ابن هشام الأنصاري،١٩١ .

[٤] ينظر: منهاج الطّالب إلى تحقيق كافية ابن الحاجب: ٢١٧/١.

[٥] المقتضب، المبرد، ٥١/٤ . وينظر: شرح الرضي على الكافية، ٧٦/١ . والأصول في النحو: ابن السراج، ٨٠/١ .

[٦] ينظر: همع الهوامع، السيوطي، ١٦٢/١ .

٢- حذف الفعل :

أجاز النحويون حذف الفعل وجوباً وجوازاً، وذلك لأسباب عدة منها: كثرة الاستعمال[٧]، والإيجاز والاختصار[٨]، وغير ذلك، ويحذف الفعل جوازاً تلبية لحاجة السياق الكلامي[٩]، ويستلزم قرينة لفظية أو حالية تدل عليه [١٠]، وكذلك يحذف الفعل وجوباً في مواضع عدة من تراكيب العربية[١١]، و يحذف الفعل سماعاً لما ورد عن العرب ولا ضابط له.

وفي هذه المسألة يقول الرصاص: " وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازاً .. ووجوباً سماعاً"[١٢]، وهو رأي لم نجده عند سابقيه، ويذكر أمثلة على ذلك ما جاء من المصادر مفعولاً مطلقاً لفعل محذوف، وهي: سقياً ورعياً وخيبة وجدعاً و .. [١٣].

ويرى أنّ حذف الفعل في هذه المصادر قد تم لأنّها كثرت على السنتهم، فناقش هذا الأمر مبيناً أن الكثرة مقدّرة، والباحث الحكيم يجري الشيء على ما تستلزمه الحكمة، فمن غير الجائز أن نقول : سقيت سقياً، ولا رعيت رعياً، ولا حمدت حمداً... " و(سقياً) من: سقاه الله، أي: رحمه، و(رعياً) من: رعاه الله، أي: حفظه، و(خيبته) من: خاب مسعاه إذا لم يأتِ بخير، و(جدعاً) من: جدع الله أنفه، أي عذّبه وأهانه"[١٤].

وقد فصّل النحويون مواضع حذف الفعل من المفعول المطلق، وعلّلوا حذف الفعل في المصادر التي ذكرها الرصاص أن الفعل حُذف فيها وجوباً للسماع، بأنّ المصدر قد جاء بدلاً من اللفظ بفعل مستعمل ومنها المصادر الواقعة في الطّلب كالدّعاء إمّا بخير وإمّا بضدّه نحو (سقياً) أي سقاك الله سقياً [١٥].

---

[٧] ينظر: الكتاب: سيبويه، ٢٨٠/١ . والكشاف: الزمخشري، ٥٤٧/٢.. والمفصل: ابن يعيش، ٩٥/٩ .

[٨] ينظر: كتاب الصناعتين، ١٧٥ . والكشاف: الزمخشري، ٢٠/١ .

[٩] ينظر : بناء الجملة العربية، ٢١٦ .

[١٠] ينظر: شرح الرضي على الكافية ، ١٩٧/١ .

[١١] ينظر: ظاهرة الحذف في الدرس النحوي، ٢٩١ .

[١٢] منهاج الطّالب إلى تحقيق كافية ابن الحاجب، ٢٤٥/١-٢٥٥ .

[١٣] ينظر: المصدر السابق، ٢٥٥/١ .

[١٤] منهاج الطالب إلى تحقيق كافية ابن الحاجب، ٢٥٥/١.

[١٥] الكتاب: سيبويه، ٣١٣/١.

ومنها أيضاً (جدْعاً) أي جدعه الله جدعاً [١٦]، وهنا يحذف عامل المصدر وجوباً في المصدر الواقع في الطّلب الذي قُصد به الدّعاء[١٧]، وكذلك يحذف عامل المصدر وجوباً في المصدر المسموع الواقع في الخبر والذي كثر استعماله ودلّت القرائن على عامله المحذوف فتقول كقولك عند ظهور أمر معجب (عجباً) أي أعجب عجباً، وتقول أيضاً " لا أفعل ذاك ولا كيداً ولا همّاً " والتّقدير هنا لا أفعل ذاك ولا أكاد كيداً ولا أهمّ همّاً [١٨]، أمّا همّاً فهي من هممت بالشّيء إذا عزمت عليه [١٩].

٣- المنادى :

حول هذه المسألة كان للرصاص آراء عدة يمكن تصنيفها في:

أ- بناؤه:

إذ يُبنى المنادى المفرد العلم المعرفة على ما يُرفع به، كما في قولنا (يا زيدُ)، وعلل ذلك الرّصّاص في رأيه: " شبهه بالمضمر لفظاً ومعنى، فاللفظ وقوعه موقعه؛ فإنّ قولك: (يا زيد) وقع موقع (أدعوك) فـ (زيد) وقع موقع الضّمير الذي هو الكاف، و(يا) موقع (أدعو)، وأما في المعنى فلأن نحو (يا زيد) مثل ذلك المضمر المخاطب في الإفراد والتّعريف والخطاب ؛ فلذلك بني" [٢٠].

وعلى هذا فإن سبب بناء المنادى المفرد العلم هو من جهتين، الأولى: اللفظ، والثانية المعنى، في رأي الرصاص الذي يتابع حديثه عن المنادى فيُبين سبب اختيار الضمة علامة إعرابية للمنادى المبني، وعدم اختيار غيرها من الحركات، ولاسيما أن الضمة هي في الأساس علامة إعراب وليست علامة بناء، فيرى أنّ من أسباب اختيار الحرص على عدم التباس حركة البناء بحركة الإعراب فيما لو اختير الفتحة أو الكسرة حركة لبنائه، فإذا اختيرت الفتحة التبست حركة الإعراب بحركة بناء المنادى، ولو اختيرت الكسرة لالتبس بالمنادى المضاف إلى ياء المتكلم[٢١]، فاختاروا ما يحفظ الاسم من التباسه بغيره.

---

[١٦] أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: لابن هشام الأنصاري، ١٨٩/٢.

[١٧] همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: للسيوطي، ١٨٨/١.

[١٨] الكتاب: سيبويه، ٣١٩/١.

[١٩] همع الهوامع: السيوطي، ١٩١/١.

[٢٠] منهاج الطّالب إلى تحقيق كافية ابن الحاجب، ٢٦٦/١.

[٢١] منهاج الطّالب إلى تحقيق كافية ابن الحاجب، ٢٦٦/١.

ويحدد العكبري أنّ اختيار الضمة هو فقط في حالة الإفراد، وذلك للأسباب التي وردت عند الرصاص، ولإكمال الحركات له، كما في قبلُ وبعدُ[٢٢]، وتعليل الرصاص أكثر وضوحاً من العكبري، ولا سيما في شرح مناب الضمير مناب المنادى.

وقد أدرج ابن هشام المنادى بوصفه نوعاً من أنواع المفعول به وأنّ للمنادى أحكاماً تخصّه، وقد علّل تصنيف النّداء بأنّه مفعول به بأنّ قولنا (يا عبد الله) أصله (يا أدعو عبد الله) و(يا) حرف تنبيه، و(أدعو) فعل مضارع، و(عبد الله) مفعول به ومضاف إليه، ولما كانت الضرورة إلى استعمال النّداء كثيراً توجّبوا فيه حذف الفعل بدلالة قرينة الحال، ودلالة الاستغناء بما جعلوه كالنّائب عنه والقائم مقامه وهو (يا وأخواتها)، ولهذا كان حقّ المناديات كلها أن تكون منصوبة لأنّها مفعولات ولكنّ النّصب إنّما يظهر إذا لم يكن المنادى مبنياً، وذلك إذا أشبه الضّمير يكون مفرداً معرفة، ومثال ذلك (يا زيد)[٢٣].

وقد أجاز ابن هشام دخول حرف النّداء على غير الاسم وذلك على قراءة الكسائي ﴿ **أَلا يَا اسْجُدُوا لِلَّهِ** ﴾ [٢٤]، فإنّه يقف على (ألا يا) ويبتدأ بـ (اسجدوا) بالأمر وعلّته أيضاً في قوله تعالى: ﴿ **يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ** ﴾[٢٥] وقول النّبي: " **يا رُبَّ كاسيةٍ في الدّنيا عاريةٍ يوم القيامة** " فهنا أجاز ابن هشام دخول حرف النّداء على الاسم إذ إنّه علّل ذلك بأنّ المنادى محذوف وقدّره بهؤلاء في قوله (يا هؤلاء اسجدوا) (ويا قومِ ليتنا ويا قوم رُبَّ)، وذلك على جواز تقدير النّداء قبل فعل الأمر أو جملة الدّعاء بسبب كثرة وقوع النّداء قبلهما[٢٦].

أما سبب اختيار حركة للمنادى المفرد العلم لا سكوناً، فقد علل النحويون ذلك بأن المنادى كان قبل دخول أداة النداء عليه يستحق الإعراب، وبدخول هذه الأداة طرأ تعديل عليه، أوجب زوال الإعراب عنه، فبُني، وكان البناء حركة للتفريق بينه وبين الألفاظ التي جاءت مبنية على الدوام نحو (مَنْ ، و كمْ) وغيرها[٢٧].

ويرى مهدي المخزومي أنّ حروف النّداء ليست إلاّ أدوات تنبيه للفت المنادى وإسماعه الصّوت فهي لا تعمل [٢٨].

---

[٢٢] اللباب في علل البناء والإعراب: أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري،٣٣١/١ .

[٢٣] ينظر: شرح قطر الندى وبل الصدى، ٢٠٢.

[٢٤] سورة النّمل، الآية ٢٥.

[٢٥] سورة الأنعام، الآية ٢٧.

[٢٦] ينظر: مغني اللبيب: ابن هشام الأنصاري ٤٨٨.

[٢٧] ينظر: المحرر في النحو، ٧٤٣/٢ .

[٢٨] في النّحو العربي نقد وتوجيه، ٢٠٢.

ب- حذف المنادى:

ويحذف المنادى بطريقتين، الأولى: حذف المنادى كاملاً استغناء عنه بحرف النداء، والثانية: حذف آخره للترخيم [٢٩].

ويرى الرصاص أنّ حذف المنادى يتم جوازاً لقيام قرينة عليه، ويستشهد على ذلك بقوله تعالى ﴿ **أَلا يَا اسْجُدُوا لِلَّهِ** ﴾ معلّلاً ذلك بأن " المنادى مفعول، والمفعول فضلة يجوز حذفه، وتقديره: (ألا يا قوم اسجدوا)، فـ (ألا) مخففة حرف تنبيه، و(يا قوم) المنادى فحذف، و(اسجدوا) فعل أمر " [٣٠].

وقد ورد هذا الشّاهد ﴿ **أَلا يَا اسْجُدُوا لِلَّهِ** ﴾ [٣١]، عند الزمخشري كشاهد على حذف المنادى بعد النّداء إذا جاء بعد حرف النّداء جملة أو أمر يدلّ على المدعو[٣٢]، أما عند ابن هشام فقد ساق هذه الآية دليلاً على حذف المنادى بعد (يا) من دون أن يحدّد شرطاً لذلك[٣٣]، وفي موضع آخر من كتابه أوردها شاهداً على (ألّا)، برواية أخرى: ﴿ **أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ** ﴾ بقراءة التّشديد[٣٤]، ورأي الرّصاص أوضح للقارئ، بالرّغم من اتّفاقه مع رأي الزّمخشري.

ويرى ابن يعيش أن حذف المنادى يتم لدلالة حرف النداء عليه، وذلك تشبيهاً لها بحذف حرف النداء لدلالة المنادى عليه[٣٥]، على حين يجعل ابوالبركات الأنباري حذف المنادى ضرورة إذا جاء بعد الأداة فعل أمر، يقول إن " المنادى يُقدّر محذوفاً إذا وُلِي حرف النداء فعل أمر وما جرى مجراه " [٣٦].

٤- في إعمال (لا) عمل (ليس):

اختلف النحويون في إعمال " لا " عمل ليس على ثلاثة مذاهب :

الأول : يرى أكثر البصريين أن " لا " تعمل عمل ليس بثلاثة شروط تلحقها بـ (ليس), وإذا اختل شرط واحد بطل عملها، وحجّتهم في ذلك أنها جاءت عاملة في نصوص فصيحة, **شروطها**[٣٧]:

---

[٢٩] ينظر: أسرار النداء في لغة القرآن الكريم: د. إبراهيم حسن إبراهيم، ٩٩ .

[٣٠] منهاج الطّالب إلى تحقيق كافية ابن الحاجب: ٢٩٦/١.

[٣١] سورة النّمل، الآية ٢٥.

[٣٢] شرح المفصل للزمخشري، ٤٢١/١.

[٣٣] شرح مغني اللبيب: عبد اللطيف، ٤٤٩/٤.

[٣٤] المصدر السّابق، ٤٨٦/١.

[٣٥] ينظر: شرح المفصل: ابن يعيش، ٢٤/٢ .

[٣٦] الإنصاف في مسائل الخلاف: ابن الأنباري، ٩٩/١-١٠٠ . مسألة رقم ١٤ ، القول في نِعْم وبئس أفعلان هما أم اسمان ؟ .

[٣٧] ينظر: مغني اللبيب: ابن هشام، ٣١٦ ، والجنى الدّاني: المرادي، ٢٩٣ .

١- أن يكون اسمها وخبرها " نكرتين " , وحجتهم في ذلك أنها جاءت عاملة في الاسم والخبر النكرتين:

قال الشاعر[٣٨]:

تعز فَلَا شَيْء على الأَرْض بَاقِيا ... وَلَا وزر مِمَّا قضى الله واقيا

وكقولك : لا رجلٌ قائماً .

٢- ألا يتقدم خبرها على اسمها : كقولك : لا قائم رجلاً (فلا) هنا مهملة , والأصل لا رجلٌ قائماً لأن (لا) فرع و (ليس) هي الأصل ولا يمكن للفرع أن يرتقي إلى منزلة الأصل.

٣- ألا ينتقض نفيها بـ (إلاّ): كقولك: لا رجلٌ إلا قائمٌ, والأصل: لا رجلٌ قائماً.

الثاني : ذهب أكثر الكوفيين والأخفش إلى أنها غير عاملة عمل ليس , وأنّ ما بعدها مبتدأ وخبر[٣٩].

الثالث : يرى هذا الرأي / المذهب أن (لا) تعمل عمل (ليس) في المعارف والنكرات , ومن أصحاب هذا المذهب (ابن جني، ابن الشجري، أبو حيان، ابن هشام) [٤٠].

إلا أنّ الرصاص جعل إعمال (لا) عمل (ليس) شاذاً، **قائلاً: " وهو في لا شاذ "**[٤١]، وعلل ذلك أن إعمال (لا) لم يأت إلا في الشعر ضرورة ، كقول الشّاعر[٤٢]:

من صدّ عن نيرانها فأنا ابن قيس لا براح

---

[٣٨] البيت بلا نسبة في مغني اللبيب، ابن هشام، ٢٤٠.

[٣٩] ينظر: شرح المفصل، ابن يعيش، ٧٢٠/١ ، وشرح الكافية الشافية، ١١٢/١.

[٤٠] الجنى الداني في حروف المعاني: المرادي، ٢٩٣ .

[٤١] منهاج الطّالب إلى تحقيق كافية ابن الحاجب، ٢٤٨/١ .

[٤٢] البيت لسعد بن مالك في الأشباه والنظائر، السيوطي، ١٠٩/٨، ١٣٠ .

وأمّا مجيؤها عاملة في القرآن الكريم والفصيح من الكلام فكان في حالة واحدة هي اقترانها بتاء التأنيث ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَلاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾ [٤٣]، " تقديره : ليس الحين حين مناص، فـ (حين مناص) خبرها ، واسمها محذوف، هذا عند البصريين، وعند الكوفيين، أن (لا) في (لات حين مناص) لنفي الجنس، لأن التي بمعنى (ليس) لم تستعمل إلا نادراً "[٤٤].

والشّاهد الشّعري جاء عند النحويين قبله ، كسيبويه والزمخشري وابن هشام، فقد ذكره سيبويه مبيّناً رأي النحويين بأن (لا) فيه بمنزلة ليس، بينما يرى أن (لا) في هذا البيت " بمنزلة لات في هذا الموضع في الرفع " [٤٥].

واتّفق الزمخشري وابن هشام في كون (لا) في هذا البيت بمعنى (ليس)[٤٦]، وقد وافق الرّصّاص رأيهما حول (لا) وهو رأي أغلب النحويين، وهو الأصحّ.

٥- في باب الاشتغال:

ومن آرائه في باب الاشتغال، قوله: " وكذلك: ﴿ **وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ** ﴾ [٤٧]

يعني أنّه ليس من باب ما أضمر عامله، لأنّه لو سلط الفعل المفسّر وهو (فعلوه) على (كلّ شيء) لكان تقديره: فعلوا كلّ شيء في الزّبر، وهو باطل، لأنّ المقصود بالآية الكريمة الإخبار من الله تعالى أنّ كلّ شيء من أفعال العباد في الزّبر، أي: ثابت ومسطّر ومكتوب في الزّبر، وهي كتب الحفظة الكرام عليهم السّلام ... فإذا رفعنا (كلّ شيء) على أنّه مبتدأ، و(فعلوه) صفة لـ (شيء) تقديره: كلّ شيء مفعول لهم، والخبر (في الزّبر)، أي: كلّ شيء مفعول لهم ثابت في الزّبر، استقام المعنى المقصود، وإن نصبناه كان تقديره: فعلوا كلّ شيء، فتغير المعنى وصارت (الزّبر) ظرفاً لأفعال العباد من الأكل والشّرب وغير ذلك، وذلك محال، أو يؤدي إلى أنّهم فعلوا كلّ شيء في الزّبر من الأوامر والنّواهي، وتكون الزّبر هي الكتب المنزلة السّماوية، وذلك باطل؛ لأنّ كثيراً من النّاس جحدها، فلمّا لم يستقم النّصب على وجهٍ تعين الرّفع"[٤٨].

---

[٤٣] سورة ص ، الآية ٣ .

[٤٤] منهاج الطّالب إلى تحقيق كافية ابن الحاجب، ٢٤٨/١ .

[٤٥] الكتاب: سيبويه، ٥٨/١.

[٤٦] ينظر: شرح المفصل للزمخشري، ٢٦٧/١ . وشرح مغني اللبيب: عبد اللطيف، ٢٩١/٣.

[٤٧] سورة القمر، الآية ٥٢.

[٤٨] منهاج الطّالب إلى تحقيق كافية ابن الحاجب: ٣٠٧/١.

وعند الرّضي: " هنا لو نصبت (كلّ شيء) يفعلوا لم يبقَ معنى الرّفع، إذ يصير المعنى: فعلوا في الزّبر كلّ شيء، إن علقنا الجار بفعلوا، ونحن لم نفعل في الزّبر، أي في صحف أعمالنا شيء، إذ لم توقع فيها فعلاً، بل الكرام الكاتبون أوقعوا فيها الكتابة، وإن جعلنا الجار نعتاً لكلّ شيء صار المعنى: فعلوا كلّ شيء مثبت في صحائف أعمالهم، وهذا وإن كان معنى مستقيماً إلاّ أنّه خلاف المعنى المقصود حالة الرّفع، إذ المراد منه ما أريد بقوله تعالى: ﴿ **وَكُلُّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ مُسْتَطَرٌ** ﴾ (٤٩) "(٥٠).

وفي شرح الأشموني: " ومن ثمّ وجب الرّفع في قوله تعالى: ﴿ **وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ** ﴾"(٥١).

وأورد الصّبان: "ورأى من أجل أن الصّفة لا تعمل فيما قبلها، فلا تفسّر عاملاً وجب الرّفع، فتأتي الوصفيّة التي بها استقامة المعنى، إذ النّصب يقتضي أنّهم فعلوا في الزّبر، أي في صحف أعمالهم كلّ شيء، مع أنّهم لم يفعلوا فيها شيئاً، إذ لم يوقعوا فيها فعلاً، بل الكرام الكاتبون أوقعوا فيها الكتابة، فإن قلت يستقيم المعنى على النّصب إذا جعل الظّرف نعتاً لشيء، لأنّ المعنى حينئذ: فعلوا كلّ شيء مثبت في صحائف أعمالهم، وهو معنى مستقيم"(٥٢).

٦- في المبني:

بيّن الرّصاص رأيه في المبني في نص طويل شرح فيه عبارة ابن الحاجب التي عرّف بها المبني على أنه ما ناسب مبنيّ الأصل، أو وقع غير مركّب، فرأى أنّ المناسبة أكثر شمولاً من المشابهة، فالمشابهة داخلة فيها، وقصد بالأصل المبني فروعاً أو أنواعاً في العربية تأتي على حالة واحدة هي البناء، وهذه الأنواع هي: الحروف وفعل الأمر والفعل الماضي ، أمّا قول ابن الحاجب (أو وقع غير مركب) فبيّن الرصاص أن حرف العطف (أو) أفاد التقسيم، وبهذا فإن المبني قسمان:

١- ما ناسب مبني الأصل .

٢- ما وقع غير مركب(٥٣).

---

[٤٩] سورة القمر، الآية ٥٣ .

[٥٠] شرح الرضي على الكافية: تصحيح وتعليق حسن يوسف عمر، ١٦٢/١.

[٥١] شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المُسمّى (منهج السالك إلى ألفية ابن مالك)، ٤٣٢/١ .

[٥٢] حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك: أبو العرفان محمد بن علي الصبان (ت١٢٠٦ هـ)،١١٦/٢.

[٥٣] ينظر: منهاج الطّالب إلى تحقيق كافية ابن الحاجب، ٤٧١/٢ .

ومن المعروف أن الأسماء في الأصل معربة ، والسبب في ذلك أن الاسم يدل على مُسمّى معيّن بذاته[٥٤].

يتحدّث الرّصّاص في قوله السّابق مُبدياً رأيه في موضوع المبنيات عند ردّه على أحد النّحويين وما ذكره على عجل في ردّه السّابق يعدّ تلخيصاً لقضيّة المبني في العربيّة، والتي وردت في كتب النحويين، فسيبويه يقدم مفهوماً للبناء يمكن استنباطه من قوله حول العامل، وما يتركه من أثر في نهاية الكلمة، على أن البناء هو بقاء الحرف الأخير من الكلمة على ما هو عليه دون أي تأثر بالعوامل الخارجية الداخلة عليه[٥٥].

ولم يضع النحويون للمبني تعريفاً يُحدّ به بداية بل تحدثوا عنه، وفرقوا بين علامات الإعراب وعلامات البناء[٥٦]، ثم جاء ابن السراج فوضع حداً للبناء، أوضح فيه ماهيته فقال: "وأما البناء فهو خلاف الإعراب، وهو أن يُبنى آخر الكلمة على حركة غير مفارقة، أو سكون غير مفارق "[٥٧]، وتابعه ابن جني في ذلك، وأضاف إليه علة تسميته بالبناء لأنه جاء على صورة واحدة لا تتغير[٥٨]، ورأى الزمخشري وغيره أن البناء هو " الذي سكون في آخره، وحركته بغير عامل [٥٩].

وأياً تكن الآراء فجميعها اتفقت على لزوم آخر الكلمة سكوناً أو حركة، ومن غير عامل، أي مجيء اللفظة على حركة واحدة ثابتة لا تتحرك، كقولنا (قدْ) فالسكون في الدال ثابت أياً كان العامل الذي يدخل عليها، وغير ذلك.

٧- في المضمر:

ومن آرائه في المضمر: ما جاء في قوله:

" (أمّا ليت):؛ فلأنه لا يؤدّي دخول نون الوقاية فيها إلى اجتماع النّونات بخلاف (إنّ) قال الله تعالى: ﴿ **يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزاً عَظِيماً** ﴾[٦٠].

قال سيبويه: ولا يجوز حذف النّون في (ليت) إلاّ في ضرورة الشّعر كقول الشّاعر[٦١]:

---

[٥٤] ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: عبد الرحمن جلال الدين السيوطي، ٤٤/١ .

[٥٥] الكتاب: سيبويه، ١٣/١ .

[٥٦] ينظر: المقتضب: المبرد، ١٤٢/١ ، والجمل في النحو: الزجاجي،٢٦٠، والإيضاح العضدي: أبو علي الفارسي، ١٥/١ .

[٥٧] الموجز في النحو: ابن السراج، ٢٨ .

[٥٨] ينظر: الخصائص: ابن جني، ٣٧/١ .

[٥٩] المفصل في علم العربية: الزمخشري،١٢٥ . وينظر: أسرار العربية : ابن الأنباري، ١٩-٢٠ ، والمصباح في علم النحو: المطرزي، ٤٩ .

[٦٠] سورة النساء، الآية ٧٣.

[٦١] البيت لزيد الخيل الطائي وهو غير موجود في ديوانه.

كمُنية جابرٍ إذ قال لَيْتي أُصادِفُهُ وأفقِدُ بَعض مالِي "[٦٢]

فتدخل نون الوقاية على ليتَ وجوباً إذا اتّصلت بها ياء المتكلّم ولا تحذف إلاّ ضرورة فتقول: ليت يا ليتني.

وقد ذكر سيبويه ذلك قائلاً: " قد قال الشعراء: ليتى إذا اضطروا، كأنهم شبهوه بالاسم حيث قالوا الضاربى والمضمَر منصوب. "[٦٣].

وعلل أبو البقاء العكبري لذلك قائلاً: " وأمَّا (ليتي) فضعيف فِي الْقيَاس قَلِيل فِي الِاسْتِعْمَال لأنَّ النُّون إِذا لم تثبت توالت أَشْيَاء مستثقلة وَهِي الْيَاء وكسرة التاءِ وَالْيَاء بعْدهَا."[٦٤]

ونُقل عن الفرّاء أنه يجيز ليتني وليتي، وأيضاً اتّهم ابن هشام ابن النّاظم بالغلط حين جعل ليتي نادراً وليتني أكثر من ليتي[٦٥].

وإسقاط نون الوقاية من ليتني هو ضرورة عند سيبويه [٦٦]، وعدّ بعض النّحويين الحذف نادراً وليس ضرورة ومنهم الفرّاء، وابن مالك يذكره في الألفيّة[٦٧]:

وليتني فشا وليتي ندرا ومع لعل اعكس وكن مخيرا

فـ " ليتني بثبوت نون الوقاية فشا حملاً على الفعل، لمشابهتها له مع عدم المعارض وليتي بحذفها ندرا "[٦٨].

وقد وردت ليت في القرآن الكريم في مواضع عدّة مضافة إلى ياء المتكلّم ومنها: قال تعالى: ﴿ **وَيَقُولُ يَا لَيْتَنِي لَمْ أُشْرِكْ بِرَبِّي أَحَداً** ﴾[٦٩].

[٦٢٦٢] منهاج الطالب الى تحقيق كافية ابن الحاجب: ٤٩٥/٢.

[٦٣] الكتاب: سيبويه، ٣٧٠/٢.

[٦٤] اللباب في علل البناء والإعراب: ١/ ٢١٩

[٦٥] ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ابن هشام، ١٢١/١-١٢٣.

[٦٦] ينظر: شرح التّصريح، ١٣١/١.

[٦٧] ينظر: ألفية ابن مالك: محمّد بن عبد الله ابن مالك الطّائي الجياني أبو عبد الله جمال الدّين، ١٣.

[٦٨] شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: الأشموني، ١٠٢/١ .

[٦٩] سورة الكهف، الآية ٤٢.

قال تعالى: ﴿ **يَقُولُ يَا لَيْتَنِي قَدَّمْتُ لِحَيَاتِي** ﴾[٧٠].

ومن رأيه في المضمر أيضاً قوله:

قوله: " والمختار في خبر (باب كان) الانفصال:

نحو (زيد قائم وكنت إيّاه)، فيجوز الاتصال والانفصال هو المختار لأنّه ليس مفعولاً على الحقيقة وإنّما هو في الأصل خبر المبتدأ وحقّ خبر المبتدأ الانفصال لأنّ عامله معنويّ فأعطي هذا حكم الأصل قال عمر بن أبي ربيعة:

لَئنْ كان إيّاهُ لَقَدْ حَالَ بَعْدَنَا عن العَهْدِ والإنسانُ قد يَتَغَيَّرُ

ووجه الاتصال قول أبي الأسود:

فإنْ لا يَكُنْهَا أَوْ تَكُنْهُ فإنَّهُ أَخُوها غَذَتهُ أُمهُ بِلِبَانِهَا

قال ابن مالك: " الاتصال عندي في مثل ذلك أجود، لأنّ الأصل الاتّصال وقد أمكن "[٧١].

لقد أجاز النّحويون الإتيان بالضّمير متّصلاً مع إمكان الإتيان به منفصلاً، وإنّ ما أورده الرّصّاص في هذه المسألة بأنّه جمع رأي سيبويه الذي يقول بجواز الإتيان بالضّمير المنفصل مع الضّمير المتّصل إذا كان الضّمير الثّاني خبراً لكان أو إحدى أخواتها، وقد اختار سيبويه الانفصال بقوله الصّديق كنته أو كنتُ إيّاه [٧٢].

أمّا ابن مالك فقد اختار الاتّصال: " **وَصِلْ أَو افْصِل هَاءَ سَلْنِيْه، وَمَا أَشْبَهَه** "[٧٣]، معللاً ذلك بأنّه الأصل[٧٤].

---

[٧٠] سورة الفجر، الآية ٢٤.

[٧١] منهاج الطّالب إلى تحقيق كافية ابن الحاجب: ٢/٤٩٠-٤٩١.

[٧٢] الكتاب، سيبويه، ١٩٢/٢.

[٧٣] شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ٥٢/١ .

[٧٤] ينظر: المصدر السابق، ٥٢/١.

الخاتمة:

إنَّ المتتبع لآراء الرّصّاص النحوية في شرحه يتوصل إلى صورة جليّة لمنهجه الفكري وطريقة تناوله الدرس النحوي وتعامله المنطقي مع القضايا النحوية المختلفة، و بذلك يتوصل إلى نتائج عدة منها:

ـ لم تخرج آراء الرّصاص النّحويّة عن الآراء النّحويّة للبصريّين في معظمها، كما أنّه لم يحاول مغالطتهم أو تضعيف حججهم النّحويّة.

ـ قد تناول الرّصّاص القضايا النّحويّة من زاوية الشّارح العارف، فكان يعتمد على الإحاطة بجوانب المسألة النّحويّة كافّة، فيذكر تفاصيلها، ويهتمّ بجزئيّاتها.

ـ قد يضمّن آراءه النّحويّة شيئاً، فنراه يندفع في عرض رأيه إلى حدّ التّشكيك في رأي الآخرين، بالإضافة إلى دفاعه الدّائم عن ابن الحاجب، والرّد على مَن اعترض على مؤلّفه.

ـ حاول الرّصّاص الاعتماد على إفهام القارئ عبر التّوضيح والإقناع، فكان يعرض المسألة النّحويّة، ويسوق آراء غيره من النّحويين فيها.

المصادر والمراجع:

ـ القرآن الكريم

ـ الكتب المطبوعة:

١. أسرار النداء في لغة القرآن الكريم ، د. إبراهيم حسن إبراهيم، مطبعة الفجالة الجديدة ، القاهرة ، د.ت.

٢. الأصول في النّحو، لأبي بكر محمّد بن سهل بن السّرّاج النّحويّ البغداديّ، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، مؤسّسة الرّسالة، بيروت–لبنان، ط٣، ١٤١٧ هـ- ١٩٩٦م.
٣. ألفية ابن مالك، محمّد بن عبد الله ابن مالك الطّائي الجياني أبو عبد الله جمال الدّين، دار التّعاون، د.ت.
٤. الإنصاف في مسائل الخلاف: ابن الأنباري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الفكر ، د.ت.
٥. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط٥، ١٩٦٦.
٦. بناء الجملة العربية: الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٣.
٧. الجمل في النحو: الزجاجي ، تحقيق علي توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة – بيروت، دار الأمل – إربد ، ط١ ، ١٩٨٤ م. - ـ الإيضاح العضدي: أبو علي الفارسي، تحقيق حسن شاذلي فرهود ، مطبعة دار التأليف ، مصر ، ط١ ، ١٩٦٩ م.
٨. الجنى الداني في حروف المعاني: أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المالكي (ت٧٤٩هـ)، تحقيق: د فخر الدين قباوة ـ الأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م.
٩. حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، أبو العرفان محمد بن علي الصبان (ت١٢٠٦ هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، ط١، ١٤١٧ هـ- ١٩٩٧م.
١٠. الخصائص: ابن جني، تحقيق محمد علي الحمد، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٥٧م.
١١. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المُسمّى (منهج السالك إلى ألفية ابن مالك)، حققه محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت–لبنان، ط١، ١٣٧٥هـ–١٩٥٥م.
١٢. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، الأشموني، دار الكتب العلمية، بيروت ـــــ لبنان، البعة الأولى، ١٤١٩هـ ـــ ١٩٩٨م.
١٣. شرح الرضي على الكافية، تصحيح وتعليق حسن يوسف عمر، منشورات جامعة قار يونس، ليبيا- بنغازي، ط٢، ١٩٩٦م.
١٤. شرح القصائد التسع المشهورات: ابي جعفر أحمد بن محمد النحاس (ت ٣٣٨هـ)، تحقيق: أحمد الخطاب، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٣٩٣هـ ـ ١٩٧٣م.
١٥. شرح المفصل لابن يعيش، عالم الكتب، بيروت، لبنان، مكتبة المتنبي، القاهرة، (د.ت).
١٦. شرح تسهيل الفوائد: محمد بن عبدالله ابن مالك الطائي الجياني أبو عبدالله جمال الدين(ت٦٧٢هـ)، تحقيق: د عبدالرحمن السيد، د محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر و التوزيع والإعلان، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م.
١٧. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ومعه منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب، ابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة – مصر، د.ت.

١٨. في النحو العربي نقد وتوجيه: الدكتور مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت ـ لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

١٩. الكتاب: عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (ت ١٨٠هـ)،تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

٢٠. اللباب في علل البناء والإعراب ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، تحقيق غازي مختار طليمات ، دار الفكر المعاصر – بيروت ، دار الفكر – دمشق ، ط١ ، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م.

٢١. المصباح في علم النحو: المطرزي: تحقيق عبد الحميد السيد طلب، مكتبة الشباب، القاهرة ، ط١ ، د.ت.

٢٢. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: عبدالله بن يوسف بن أحمد بن عبدالله ابن يوسف ابو أحمد أبو محمد جمال الدين ابن هشام(ت٧٦١هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك/ محمد علي حمدالله، راجعه سعيد الأفغاني، دار الفكر- دمشق، الطبعة السادسة، ١٩٨٥.

٢٣. المفصل في علم العربية: الزمخشري، دار الجيل ، بيروت – لبنان، ط١، د.ت.

٢٤. المقتضب: محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي أبو العباس المعروف بالمبرد(ت٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبدالخالق عظيمة، عالم الكتب- بيروت.

٢٥. منهاج الطالب الى تحقيق كافية ابن الحاجب: أحمد بن محمد الرّصّاص، تحقيق: أحمد بن عبد الله السالم، دار السلام، الطبعة الأولى، ١٤٤١هـ ـ ٢٠٢٠م.

٢٦. الموجز في النحو: ابن السراج ، تحقيق مطصفى الشويمي ، وابن سالم دامرجي ، مطبعة بدران ، بيروت ، ١٩٦٥ م.

٢٧. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، عبد الرحمن جلال الدين السيوطي ، دار البحوث العلمية ، الكويت ، د.ط، ١٩٧٥ م.